تأثير عدد أفراد الشرطة في نشاط الإدارة في ضبط الأَمن (دراسة بين النظرية وبين الواقع في عوامل الحد من الجريمة)

م. د. أحمد عودة محمد راضي
جامعة الأنبار - كلية القانون والعلوم السياسية -

أ. م. د. دريد عيسى إبراهيم
كلية الإمام الأعظم رحمه الله الجامعة - قسم القانون -

م. م. ميثاق قحطان حامد
جامعة الأنبار - قسم الشؤون القانونية -

الملخص

يعود لنشاط الإدارة في مجال الضبط الإداري مهمة المحافظة على النظام العام، ولعل أبلغ عناصر هذا النظام تأثيراً هو عنصر الأَمن، الذي يهدف إلى المحافظة على حياة الناس وأموالهم، ومن ثُمَ يتصف هذا النشاط بصفة الوقائية؛ لان غايته أنْ يدرأ عن المجتمع كل ما قد يعكر صفوه، ولا ابلغ من الجريمة مثالا في هذا الشأن، فهي تزعزع استقرار المجتمع وتثير في نفس الافراد الخوف والقلق من أنْ يصبحوا من ضحاياها. ولربما تعمد الإدارة في سبيل بلوغ مراميها في المحافظة على الأَمن إلى زيادة عدد أفراد الشرطة بحسبانه حلاً امثلاً لردع الجريمة على وفق النظرية التقليدية القائلة : «إنَ وضع المزيد من أفراد الشرطة في الشارع يحد من معدل الجريمة واثارها»، ولكن أهذا الأَمر يصدق في كل الأحوال؟ أم أَنَ هناك آثاراً سلبية قد تترتب على الزيادة الحاصلة في عدد أفراد الشرطة ؟ وهل ثمة علاقة توجد بين عدد أفراد الشرطة وبين معدل الجريمة ؟ ومدى التأثير الحاصل بين طرفي هذه العلاقة ؟.

ومن هنا نجد ما يدفع إلى إفراد دراسة متخصصة لهذا الموضوع، نعرض فيها مسلك الفقه التقليدي الذي يرى أنَ الزيادة في عدد أفراد الشرطة له تأثير كبير على ردع الجريمة، بينما ينكر جانباً من الفقه هذه الفرضية معللاً موقفه هذا بأنَ ما وصلت له العديد من الاحصائيات والتجارب العملية التي أُقيمت من مجموعة من المراكز المتخصصة في الولايات المتحدة الأَمريكية وبعض الدول الأُخرى، قد أثبتت أنَ ليس هنالك أي أثر لزيادة عدد أفراد الشرطة على انخفاض معدل الجريمة، بل إنَ هذه الزيادة لربما قد تحمل آثاراً سلبية على معدل الجريمة، وإنَ هنالك من الأَساليب الحديثة ما يمكن منها ردع الجريمة على نحو أفضل. ومن هنا فان الحاجة تدعو إلى الوقوف على حجج المعروضة في هذا الجدل الفقهي، ومن ثُمَ الترجيح بين الاتجاهيين من الناحية النظرية والعملية، ومن ثُمَ الوقوف على الأَساليب البديلة التي يمكن منها الحد من الجريمة.

* * *

المقدمة

شهدت الآونة الأخيرة زيادة كبيرة في معدل ارتكاب الجريمة في العديد من دول العالم، وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات الحديثة التي أُجريت في مجال تطوير الأَساليب المتبعة في مكافحة الجريمة، إلا أنَ هذه الدراسات في أغلبها قد تركز على الجوانب الاجتماعية والاصلاحية في المجتمع سواء كان ذلك عبر عمليات التوعية، أو من عبر البرامج الإصلاحية في السجون. وممَا يجدر ذكره أَنَ زيادة معدل ارتكاب الجريمة يعدُ سمة مميزة في الدول المتطورة كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة أو في بعض الدول النامية كالمغرب وغيرها.

وكما هو معلوم فإنَ الشرطة تعدُ القوة الحيوية للدولة في مواجهة الجريمة، فهي حلقة الوصل بين ارتكاب الجريمة وبين مكافحتها، ومن ثُمَ فان العمل على تطوير الاستراتيجيات المتبعة من قبلها له دور فاعل في التأثير بشكل واضح وملموس على معدل الجريمة. وهذا الامر يدفع إلى آثاره العديد من التساؤلات، ولعلَ من أهمها: هل أَنَ زيادة عدد أفراد الشرطة يعدُ الحل الأمثل لردع الجريمة كما تنادي به النظرية التقليدية القائلة: «وضع المزيد من أفراد الشرطة في الشارع يحد من اثار الجريمة» ؟ أَم هناك آثاراً سلبية تترتب نتيجةً للزيادة الحاصلة في عدد أفراد الشرطة ؟ وهل هناك ثمة علاقة بين عدد أفراد الشرطة ومعدل الجريمة ؟ وما آثار هذه العلاقة ؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فما هي الأَساليب الأكثر فاعلية في ردع الجريمة ؟ كلُ هذه التساؤلات أظهرت مدى الحاجة إلى دراسة متخصصة لهذا الموضوع تأخذ على عاتقها البحث عن الإجابة العلمية لتلك العلاقة السابقة، وتتولى كذلك عرض الاستراتيجيات والقواعد التي يجب اتباعها من أفراد الشرطة كطرق بديلة قد تكون بتطبيقها الحل الأمثل في معالجة مشاكل الجريمة، ومما لاشك فيه أنَ لهذه الاستراتيجيات العديد من الأُسس والقواعد التي ينبغي على أفراد الشرطة مراعاتها عند قيامهم بنشاطاتهم في مواجهة الجريمة، وفي المقابل ينبغي التخلي عن العديد من الأَساليب وتجنبها لأنها قد أصبحت عديمة الجدوى في مجال ردع الجريمة.

وبُغية الإحاطة بالموضوع من الجوانب كافة والإجابة على التساؤلات السابقة التي تعكس مدى أهمية هذا البحث؛ سيتم دراسته في ثلاثة مطالب سبقناها بمقدمة وأعقبناها بموازنة واستنتاج، إذ نخصص المطلب الأول لبيان الموقف الفقهي القائل بأنَ للزيادة في عدد أفراد الشرطة تأثيراً فاعلاً في ردع الجريمة، بينما نخصص المطلب الثاني لبيان الموقف الفقهي القائل بعدم وجود أي تأثير للزيادة في عدد أفراد الشرطة على معدل الجريمة، أما المطلب الثالث فنتناول فيه أكثر الأَساليب المتبعة فاعلية من رجال الشرطة في

ردع الجريمة، وكذلك ما ينبغي على الشرطة عدم القيام به، ثُمَ ننهي دراستنا بخاتمة ضمناها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات.

- **المطلب الأول: الاتِجاه الفقهي القائل بأن الزيادة في عدد أفراد الشرطة له تأثير إيجابي في ردع الجريمة**

قبل الولوج إلى بيان الحجج التي استند عليها أصحاب هذا الاتجاه حري بنا أنْ نبين بشكل مختصر ما المقصود بمصطلح ردع الجريمة، والذي يعرف بشكل أكثر بساطة على أنَه: الامتناع عن القيام بفعل إجرامي خوفاً من العقاب أو الجزاء، وهو يعدُ أساساً هاماً في الأنظمة العقابية، ويتمُ الردع عبر اتباع مجموعة من الإجراءات الضرورية للقبض على مرتكبي الجرائم واقناعهم بأنَهم سيصبحون مخطئين بنظر القانون ومعاقبتهم إذا قاموا بارتكاب الجرم، إذ تساهم هذه الإجراءات بصوره مباشرة أو غير مباشرة في منع الذين ارتكبوا الجرائم من ارتكاب جرائم إضافية (الردع المحدد- الخاص)، وكذلك منع أولئك الذين لم ينخرطوا في أعمال إجرامية على الإطلاق من الانزلاق إلى عالم الجريمة (الردع العام)[1].

ومن أهم تلك الإجراءات أُسلوب زيادة عدد رجال الشرطة بهدف الحد من ارتكاب الجريمة، فنجد أنَ هناك اتجاهاً فقهياً تقليدياً يرى وجود تأثير إيجابي فاعل للزيادة في أعداد الشرطة على خفض معدل ارتكاب الجريمة، " وأنَ هذه الزيادة تعدُ الحل الأمثل لردع الجريمة والحد من آثارها "[2].

وينال هذا الاتجاه تعضيداً لرأيه في الموقف المتبع من الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٤ عندما تَمَ إقرار قانون "1994 The Violent Crime Control and Law Enforcement Act of " بناء على اقتراح الرئيس الأَمريكي Clinton، إذ نص هذا القانون على تعيين (١٠٠,٠٠٠) مائة الف شرطي إضافي في سبيل السيطرة على الجريمة.

وعلى الرغم من اتفاق أنصار هذا الاتجاه على أنَ الزيادة في عدد أفراد الشرطة له تأثير إيجابي وحيوي في ردع الجريمة، إلَا أنهم اختلفوا في تحديد أساس هذه الفكرة، وانطلق كل جانب منهم صوب تصور معين في

(1) PILIAVIN, I., GARTNER, R., THORNTON, C. & MATSUEDA, R. L. 1986. Crime, deterrence, and rational choice. American Sociological Review, 101-119, LEVITT, S. D. 1998. Why do increased arrest rates appear to reduce crime: deterrence, incapacitation, or measurement error? Economic inquiry, 36, 353-372, EIDE, E., AASNESS, J. & SKJERPEN, T. 1994. Economics of crime: Deterrence and the rational offender, North-Holland, GREENBERG, D. F. & KESSLER, R. C. 1982. Model specification in dynamic analysis of crime deterrence. Deterrence reconsidered: Methodological innovations, 15-32.

(2) CORMAN, H. & MOCAN, H. N. 2000a. A time-series analysis of crime, deterrence, and drug abuse in New York City. The American Economic Review, 90, 584.

إقامة علاقة إيجابية وعكسية بين الزيادة في أعداد أفراد الشرطة ومعدل ارتكاب الجريمة. فقد استند جانب منهم على الحوادث التاريخية التي أثبتت مدى أهمية وجود الشرطة في ردع الجريمة، ومن أهمها حادثة اضراب شرطة بوسطن في عام ١٩١٩، وكذلك حادثة الاقصاء الشبة الكامل لأفراد شرطة كوبنهاكن من قوات الاحتلال الأَلمانية في الحرب العالمية الثانية، هذه الحوادث التاريخية تعدُ دليلاً قطعياً على مدى تأثير غياب الشرطة على معدلات الجريمة[١].

في حين استند جانب آخر من هذا الاتجاه على فرضية تأثير الردع وذلك عبر توضيح العلاقة بين الزيادة في أعداد الشرطة وتأثير الردع، ومن أهم من قال بذلك (Corman and Mocan) اللذان بينا في دراسة لها أُجريت عام ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة بأن هناك علاقة ملموسة بين عدد قوة الشرطة ومعدل الجريمة، ودعمهما لنظرية ردع الجريمة، وتقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أنَ الزيادة في درجة الصرامة واليقين والسرعة في العقوبة سوف يردع الأنشطة الإجرامية [٢]، وأنَ التغيير في درجة يقين العقوبة - وعلى وجه الخصوص اليقين في الاعتقال- يكون نتيجةً للتغيير الحاصل في أنشطة الشرطة، ومن ثُمَ فإنَ الزيادة في قوة الشرطة تحمل الجناة على الامتناع عن ارتكاب نشاطات إجرامية بسبب تصورهم أنَ الزيادة في أعداد الشرطة يزيد من احتمالية القبض عليهم ومعاقبتهم، ومن هنا سيقلعون ويكفون عن ارتكاب الجريمة[٣].

وتخلص هذه الدراسة إلى أنَ زيادة عدد أفراد الشرطة يمنح دعماً قوياً لفرضية الردع، فالكثير من الجرائم الخطرة مثل جريمة القتل والسرقة والاعتداء وسرقة المركبات تنخفض نتيجةً لزيادة حجم عمليات القاء القبض، ومن هنا فإنَ ارتفاع عدد أفراد الشرطة يضمن انخفاضاً في معدل الجريمة لبعض الجرائم، كما أكدت الدراسة السابقة أنَ أهم الأَساليب لمكافحة الجرائم الأكثر خطورة هي السياسة المتبعة من صناع القرار في الدولة، عبر زيادة عدد أفراد الشرطة وتوزيعهم بطريقة تعظم من آثار الردع العام للجرائم الخطرة.

وضمن هذا السياق فإنَ قيام ولاية نيويورك بخفض قوات الشرطة بنسبة الثلث من العدد الإجمالي للفترة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، كان له اثرٌ كبيرٌ في زيادة الجرائم الأكثر خطورة بنسبة (٥ ٪)؛ نتيجةً لانخفاض عمليات إلقاء القبض في بعض الجرائم الأقل خطورة، فعلى سبيل المثال انخفضت عمليات إلقاء القبض في جرائم الجنح إلى نسبة (٤٠٪)، كذلك انخفضت عمليات إلقاء القبض في جرائم الاعتداء إلى نسبة

(1) KLECK, G. & BARNES, J. 2010. Do more police lead to more crime deterrence? Crime & Delinquency, 0011128710382263.

(2) CORMAN, H. & MOCAN, H. N. 2000b. A time-series analysis of crime, deterrence, and drug abuse in New York City. The American economic review, 90, 584-604.

(3) Ibid.

(٨٠٪)، إذ لم تكن قوات الشرطة قادرة على إعادة توزيع عدد أفرادها المتناقص لمواجهة الجرائم على نحو متزايد، وهذا ما أثر بشكل كبير على فاعلية دور الشرطة في ردع الجريمة[١].

وهذا ما نادى به أيضاً كل من (Marvell & Moody) في دراسة لهما في عام ١٩٩٦ جاء فيها: أنَ قوات الشرطة قد كلفت بمهمة خفض الجرائم، ولمعالجة المشاكل الناتجة عن الجريمة فإنَ الحكومة قد سعت إلى توظيف عدد أكبر ضمن أفراد الشرطة، والمثال البديهي لهذه السياسة هو قانون "The Violent Crime Control and Law Enforcement Act of 1994 " الذي تَمَ بموجبه تخصيص ميزانية لتوظيف نحو (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف شرطي إضافي على مستوى الدولة، وإنَ هذا الإجراء يدلُ بشكل لا لبس فيه أنَ وجود قوات شرطة إضافية يزيد من فرصة القبض على المجرمين ومعاقبتهم على نحوٍ أكبر، ومن ثُمَ يكون لها ردع أكبر يسهم في خفض معدل ارتكاب الجريمة [٢]، وقد تَمَ التوصل إلى نتيجة مفادها أنَ كل من معدل ارتكاب الجريمة ومستوى قوة الشرطة تجمعهما علاقة عكسية، فالزيادة في مستويات الشرطة لها تأثير فاعل على خفض معدل ارتكاب الجريمة وردعها، على أنَ هذا التأثير يختلف تبعاً لاختلاف المكان، فالزيادة في عدد أفراد الشرطة له تأثير أكثر فاعلية في مركز المدينة عن خارجها، ممَا يجعل العديد من المجرمين يلجئون إلى التنقل من مركز المدينة إلى خارجها لكون دور الشرطة من حيث العدد والمهارة داخل المدينة له تأثير أكبر في ردع الجريمة[٣].

وقد أيد العديد من الفقهاء هذه الفكرة ومن أبرزهم Marvell & Moody; Sherman; Sherman & Weisburd الذين أكدوا على أنَ مخاوف الجناة من خطر الاعتقال يتأثر إلى حدٍ كبير بالزيادة في الأنشطة التي يقوم بها رجال الشرطة، ومثال ذلك الزيادة في دوريات الشرطة والزيادة في اعتقال المشتبه فيهم وغيرها من الأنشطة التي تتطلب بطبيعة الحال الزيادة في أعداد أفراد الشرطة[٤].

---

(1) CORMAN, H. & MOCAN, H. N. 2000a. A time-series analysis of crime, deterrence, and drug abuse in New York City. The American Economic Review, 90, 584.

(2) MARVELL, T. A. & MOODY, C. E. 1996a. Specification problems, police levels, and crime rates. Criminology, 34, 609.

(3) MARVELL, T. B. & MOODY, C. E. Ibid.Specification Problems, Police Levels, And Crime Rates*. 609-646.

(4) SHERMAN, L. W. & WEISBURD, D. 1995. General deterrent effects of police patrol in crime "hot spots": A randomized, controlled trial. Justice quarterly, 12, 625-648, SHERMAN, L. W. 1990. Police crackdowns: Initial and residual deterrence. Crime and Justice, 1-48, MARVELL, T. B. & MOODY, C. E. 1996b. Specification Problems, Police Levels, And Crime Rates*. Criminology, 34, 609-646.

نخلص ممَا تقدم أنَ أصحاب هذا الاتجاه يركزون على فكرة الاعتقال كرد فعل في ردع الجريمة في دعم فرضيتهم بالقول: إنَ الزيادة في عدد أفراد الشرطة سوف يزيد من خطر الاعتقال كرد فعل على ارتكاب الجريمة، ومن ثُمَ سوف يؤثر على معدل ارتكاب الجريمة، إلَا أنَنا لا نتفق مع ما ذهب إليه أصحاب هذا الاتجاه؛ لكون الأساس الذي بنوا عليه فرضيتهم بعيداً عن التأثير على معدل الجريمة، إذ إنَ معدل ارتكاب الجريمة لا ينخفض بمعالجة الجريمة بعد ارتكابها، لأن الجريمة قد ارتكبت، وأنَ معالجتها لن يغير من حقيقة وجودها، لذا فإنَ الاعتماد على أسلوب ردة الفعل فقد أهميته في الوقت الحاضر' ويكاد يكون عبء على الدولة لما قد يخلفه من نتائج عكسية.

- **المطلب الثاني: الموقف الفقهي القائل بعدم وجود أي تأثير للزيادة في أعداد الشرطة في ردع الجريمة**

ينطلق هذا الاتجاه الفقهي في بيان وجهة نظره بعدم تأثير الزيادة في عدد أفراد الشرطة على ردع الجريمة، عبر البحث في مناط العلاقة بين كل من الزيادة في عدد أفراد الشرطة وكيفية ردع الجريمة. وهل هناك ثمة علاقة بينهما؟ وما طبيعة هذه العلاقة؟ للإجابة على هذه التساؤلات أُجريت العديد من التجارب الميدانية[1] التي تَمَ منها إثبات عدم وجود أي علاقة بين الزيادة في عدد أفراد الشرطة وردع الجريمة، ولعَلَ من أهمها التجربة الميدانية التي أَجريت منThe Kansas City Preventive Patrol Experiment ؛ إذ قامت The Kansas City Police Department بزيادة عدد دوريات سيارات الشرطة في المدينة إلى أربعة أضعاف عدد الدوريات المعتادة ومن ثَمَ تقييم النتائج المترتبة على هذه الزيادة سواء بالاستناد إلى إحصائيات الشرطة أو إلى المعلومات التي جمعت من ضحايا الجرائم، إذ تبين أنه ليس هناك أي تأثير في زيادة عدد أفراد الشرطة على معدل ارتكاب الجريمة[2].

كذلك قامت (The Newark Food Patrol Experiment) بإجراء تجربة ميدانية في ولاية نيويورك لتقييم فيما إذا كان الاختلاف في مستويات أفراد الشرطة الراجلة يؤثر على معدل الجريمة والمواطنين أم لا؟ إذ عمدت إلى إعادة توزيع دوريات الشرطة الراجلة حسب الترتيب الآتي: وضع دوريات إضافية للشرطة في أربع مناطق كانت تتضمن دوريات بصفة مسترة ودورية، ومن ثُمَ وضع دوريات في أربع مناطق لم يخصص لها هكذا دوريات من قبل، وأبقت على دوريات كما هي بدون أي تغيير في أربع مناطق أخرى، وخلصت النتائج التي تَمَ التوصل إليها بواسطة هذه التجربة الميدانية إلى عدم وجود أي اختلاف في معدلات ارتكاب

(1) KLECK, G. & BARNES, J. 2010. Do more police lead to more crime deterrence? Crime & Delinquency, 0011128710382263.

(2) KELLING, G. L., PATE, T., DIECKMAN, D. & BROWN, C. E. 1974. The Kansas City preventive patrol experiment: A summary report, Police Foundation Washington, DC.

الجريمة في تلك المناطق جميعا[١].

في الواقع أن ما تَمَ التوصل إليه من نتائج بواسطة هذه التجارب قد تأيد من العديد من الدراسات النظرية التي أثبتت أنَ الزيادة في عدد أفراد الشرطة ليس له سوى تأثير ضئيل جداً - إن لم يكن معدوماً- على معدل ارتكاب الجريمة[٢] ، ومن أهم هذه الدراسات تلك الدراسة التي أجراها Gary Kleck and J.C.Barnes عام ٢٠١٠، إذ أثارا فيها التساؤل الآتي: "هل باستطاعة النسب العالية من رجال الشرطة خفض معدل الجريمة بواسطة زيادة عدد المجرمين المعتقلين؟[٣] وكانت الإجابة على هذا التساؤل بالنفي، وعللت هذه الدراسة ذلك في الحجج التي عرضتها بالقول: (إن ما تعتقله الشرطة فعلاً هو أكثر بكثير من أعداد المجرمين الذين يستحقون عقوبة السجن ممن توجد أدلة كافية لإدانتهم، وأكثر من قدرة السجون على استيعابهم). وإن هذه الزيادة في نسبة الاعتقال قد تؤدي إلى آثار عكسية على السياسية الجزائية في البلاد، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة عام (٢٠٠٤) قامت الشرطة باعتقال ما يقارب (١٢٠٤٣١٤) شخصاً عن ستة أنواع من الجرائم (القتل الخطأ، السرقة، الاغتصاب القسري، الاعتداء المتشدد، الإهمال، بيع المخدرات) في وقت أنَ النظام في السجون الإتحادية (حسب إحصائيات وزارة العدل لعام ٢٠٠٨) كانت قادرة على استيعاب (٤٥٧٠٩٦) شخصاً فقط، وبالنتيجة فإن الشرطة قادرة على إلقاء القبض على ثلاثة أضعاف العدد الذي من المفترض أن يستوعبه نظام السجون في كُلِ سنة، ومن ثُمَ فإن الزيادة في عدد أفراد الشرطة لا ينتج عنه زيادة في عدد المجرمين في السجن. إضافة الى كون السجون على الأغلب ممتلئة، إذ إن عدد السجناء يتحدد على وفق القدرة الاستيعابية للسجون، وليس على وفق قدرة أفراد الشرطة على الاعتقال. وعلى وفق هذه الظروف فإذا ما تَمَ الحكم على متهم بالسجن فيكون ذلك مقابل شخص تَمَ الإفراج عنه. وعلى ذلك فإن العلاقة بين عدد المجرمين المحكوم عليهم بالسجن وبين الزيادة في عدد أفراد الشرطة أشبه ما تكون معدومة.

ويختم (Gary Kleck and J.C.Barnes) دراستهما بالقول: " إن الزيادة في رجال الشرطة ربما يكون له فوائد أُخرى غير خفض معدل الجريمة، مثال ذلك الحدُ من الازدحام المروري، أو ايصال العديد من الخدمات العامة، أو ربما تؤثر هذه الزيادة على معدل الجريمة في عدد من الطرق التي لا تنطوي على تأثير بالغ في نسبة الردع العام، أو قد تودي هذه الزيادة إلى رفع مستوى الشعور بخطر الاعتقال، وكُلُ الإدلة تؤكد –بحسب هذه

(1) FOUNDATION, P. 1981. The Newark Foot Patrol Experiment. Washington. DC. Police Foundalion.

(2) BAYLEY, D. H. 1994. Policing for the Future. New York, EHRLICH, I. 1972. The deterrent effect of criminal law enforcement. The Journal of Legal Studies, 1, 259-276.

(3) KLECK, G. & BARNES, J. 2010. Do more police lead to more crime deterrence? Crime & Delinquency, 0011128710382263.

الدراسة- أن الزيادة في عدد أفراد الشرطة لا يوثر على معدل الجريمة"[١].

ومن الجدير بالذكر ذهاب جانباً من أصحاب هذه النظرية إلى طرح التساؤل الآتي: إذا لم يكن للزيادة في عدد أفراد الشرطة تأثيراً على الشعور بخطورة الاعتقال، ومن ثُمَ لم يكن لها تأثيرٌ على حجم الردع العام للجرائم، وكذلك لم يكن لها أي تأثير على نسبة عدد السجناء، فلماذا ذهب جانب من الفقهاء إلى القول بأن هناك علاقة عكسية بين الزيادة في عدد أفراد الشرطة ومعدل الجريمة؟

أجاب (Levitt) على هذا التساؤل بالقول بأن السبب الرئيس وراء فرضية أنَ الزيادة في عدد أفراد الشرطة له تأثيرٌ ايجابيٌ على معدل ارتكاب الجريمة هو سببٌ سياسيٌ، وقد أثبت (Levitt) هذه الحقيقة في الدراسة التي أجراها في عام (١٩٩٧)، التي أثبت فيها أنه ليس هناك أي تأثير للزيادة في عدد أفراد الشرطة على ردع الجريمة، وأنَ هذه الفرضية استخدمت لأغراض انتخابية من السياسيين، وقد تبينت هذه الحقيقة من الإحصائيات التي قام بها (Levitt) في دراسته، إذ أثبت فيها أن الزيادة في توظيف أفراد الشرطة تركزت فقط في السنوات التي تجري فيها الانتخابات كدعاية انتخابية يقدمها السياسيون في برنامجهم الانتخابي، في حين لم نجد أي تغييرات تذكر في عدد أفراد الشرطة في السنوات التي لا يوجد فيها انتخابات[٢]، زد على ذلك وجود حقيقة مفادها: أن معدل ارتكاب الجريمة لم يتأثر بالتغيرات التي طرأت على عدد أفراد الشرطة سواء في سنوات الانتخابات أو غيرها. وهذا دليل على أن أغلب السياسيين يوظفون الفكرة التقليدية السائدة القائلة " للحدِ من الجريمة، ضع المزيد من الشرطة في الشارع"[٣] كوسيلة لكسب عدد أكبر من الأصوات[٤]، وهذا ما حدث عندما أقر الكونغرس الأمريكي قانوناً في عام (١٩٩٤)، بناءً على اقتراح من الرئيس الأمريكي (Clinton)، والذي نصَ على تعيين (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف شرطي إضافي؛ للسيطرة على آثار الجريمة.

في حين ذهب جانب آخر من هذا الاتجاه إلى الاستناد على نظرية التكاليف والفوائد في دعم موقفهم، وتتلخص نظرية التكاليف والفوائد على فرضية مفادها أن المجرمين عندما ينوون ارتكاب الجريمة يقومون بدراسة جوانبها بعقلانية وتوازن كبير، فاذا أُعطي المجرم خياراً لكسب الربح بواسطة اتباع سبل غير قانونية أو باتباع سبل قانونية، فإن الاحتمال الأكثر يقوم باختيار السبيل الأخير أذا كانت تكاليف

(1) Ibid.

(2) LEVITT, S. D. 1997. Using Electoral Cycles in Police Hiring to Estimate the Effect of Police on Crime. The American Economic Review, 87, 270-290.

(3) KLECK, G. & BARNES, J. 2010. Do more police lead to more crime deterrence? Crime & Delinquency, 0011128710382263.

(4) LEVITT, S. D. 1997. Using Electoral Cycles in Police Hiring to Estimate the Effect of Police on Crime. The American Economic Review, 87, 270-290.

ارتكاب الجريمة أكبر. وهذا ما أكده (Cook) عندما بين أن لنظرية التكاليف والفوائد لها تأثير ملموس على قرار المجرمين من حيث انواع الجرائم التي ينوون ارتكابها وعددها، وكيف وأين سوف يقومون بذلك؟ فإذا كان المجرمون خاضعين للردع، فإنهم قد ينتقلون إلى مجتمعات أخرى بدلاً من خفض الجرائم، ويعتقد (Cook) أن المجرمين الذي يواجهون خطر الاعتقال بشكل أكبر في بعض الجرائم سوف يتجهون نحو ارتكاب جرائم يكون خطر الاعتقال فيها أقل، ولما كانت الجرائم الأقل خطورة ذات تأثير أو عائد إيجابي أقل، فإن المجرمين يسعون إلى الحصول على أكبر قدر من الفائدة من هذه الجرائم، وسوف يقومون تبعاً لذلك بارتكاب عدداً أكبر من الجرائم الأقل خطورة، ومن ثُمَ فإن الزيادة في عدد أفراد الشرطة ليس له أي تأثير إيجابي على ردع الجريمة[1].

يتضح لنا ممَا تقدم أن أصحاب هذا الاتجاه - على الرغم من اختلافهم على الأساس الذي استندوا عليه في دعم حجتهم - يجمعون على إنكار وجود أي علاقة بين الزيادة في عدد أفراد الشرطة وبين معدل ارتكاب الجريمة، وهذا ما نميل إليه نحن بالقول: إن للشرطة تأثيراً كبيراً في ردع الجريمة والحفاظ على النظام والآداب العامة؛ ذلك لأنها تعدُ الأداة الحيوية التي تستند عليها الدولة في فرض قوانينها وسيادتها داخل حدود الدولة والحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للأفراد بالتعاون مع مؤسسات الدولة الآخرى، لكن هذا لا يعني أن الحل الأمثل لردع الجريمة هو اللجوء إلى الزيادة في عدد أفراد الشرطة، بل إن الزيادة في ظل ظروف خاصة قد تترك آثاراً سلبيةً على المجتمع، وما نراه أيضا أنَ العدد الضروري لأفراد الشرطة يتحدد على وفق الحاجة الفعلية للمجتمع، على أن هذه النتيجة تفتح باب التساؤل إذا لم تكن للزيادة في عدد أفراد الشرطة تأثير ملموس في الحَد من الجرائم، فما هو الحل الأمثل في ردع الجرائم؟ ولعلَ ذلك ما يجعلنا نخصص الجزء الآتي من الدراسة للإجابة عن هذا السؤال.

- **المطلب الثالث: الأَساليب البديلة لردع الجريمة**

إن الفرضية التي تستند على عدد أفراد الشرطة بما يسهم بشكل فاعل في ردع الجريمة، لم تسلم من النقد، ذلك أنها إن كان لها تأثير إيجابي في دولة أو مكان ما فقد يختفي هذا التأثير في دولة أخرى، ومن ثُمَ قد لا يصح أن نعول كثيراً على هذه الفرضية كأسلوب رئيس وناجع في الحفاظ على الأَمن داخل المجتمع، ويغدو من الواجب البحث عن أساليب أخرى وتقييم دورها في هذا الشأن؟ كلُ هذا سوف يتُم البحث فيه عبر تقسيم هذا المطلب إلى فرعين نبحث في أولهما ما ينبغي على الشرطة فعله، وفي الفرع الثاني سنوضح

(1) COOK, P. J. 1979. The clearance rate as a measure of criminal justice system effectiveness. Journal of Public Economics, 11, 135-142.

ما ينبغي على الشرطة عدم فعله.

- **الفرع الأول: الأَساليب التي ينبغي على الشرطة اتباعها**

هناك عدد من الأَساليب الحديثة التي تتمكن بواسطتها الشرطة أن تمارس دورها الأساس في السعي إلى الحد من الجريمة، وأن هذه الأَساليب قد تناولها العلم الجنائي المعاصر وبين مدى أهميتها وفاعليتها في تحقيق ردع والحفاظ على الأَمن، على أنه من وجهة نظرنا نجد أن أهم وسيلتين تُمكن الشرطة من خفض معدل الجريمة هي: أسلوب حفظ النظام في المناطق الساخنة، وأسلوب (problem-oriented policing).

أولاً: أسلوب حفظ النظام في المناطق الساخنة أو الخطرة

تُعدُ وسيلة ضبط أو حفظ النظام في المناطق الساخنة واحدة من أهم الاستراتيجيات المتبعة من رجال الشرطة؛ لردع الجريمة وتجنب آثارها، وذلك عبر تفعيل دور الشرطة في رقعة جغرافية صغيرة تكون فيها معدل ارتكاب الجرائم بنسبة عالية من دون الحاجة للجوء إلى إجراء زيادة في أعداد الشرطة بشكلٍ عامٍ.

ويقصد بالمناطق الساخنة أو الخطرة: المناطق ذات المساحة الصغيرة جغرافياً التي يكون فيها معدل ارتكاب الجريمة بنسبة مرتفعة جدا قياساً بالأماكن الآخرى[١]. وقد أثبت العديد من الدراسات فاعلية ونجاح هذا الأسلوب؛ لأن الشرطة حينما تركز جهودها في منطقة صغيرة جغرافياً فإنها تستطيع خفض معدل الجرائم في تلك المناطق بنسبة عالية[٢]، اضافة إلى أن اعتماد هذه الدراسات على مسارات الشرطة في جرائم المناطق الساخنة يعطي دليلاً جامعاً لفاعلية دور الشرطة"[٣].

---

(1) BRAGA, A. A. 2001. The effects of hot spots policing on crime. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, 578, 104-125, TELEP, C. W. & WEISBURD, D. 2016. Hot Spots Policing. The Encyclopedia of Crime & Punishment, ibid., BRAGA, A. A. 2005. Hot spots policing and crime prevention: A systematic review of randomized controlled trials. Journal of experimental criminology, 1, 317-342, WEISBURD, D. 2005. Hot spots policing experiments and criminal justice research: Lessons from the field. The Annals of the American academy of political and social science, 599, 220-245, BRAGA, A. A., PAPACHRISTOS, A. & HUREAU, D. 2012. Hot spots policing effects on crime, WEISBURD, D. & BRAGA, A. A. 2006. Hot spots policing as a model for police innovation. Police innovation: Contrasting perspectives, 225-244, KOCHEL, T. R. 2010. Constructing hot spots policing: Unexamined consequences for disadvantaged populations and for police legitimacy. Criminal Justice Policy Review.

(2) BRAGA, A. A. 2007. Effects of hot spots policing on crime. A Campbell Collaboration systematic review.

(3) FRYDL, K. & SKOGAN, W. 2004. Fairness and Effectiveness in Policing:: The Evidence, National Academies Press.

وكما هو معلوم أن أغلب الجرائم غالبا ما تحدث في الشوارع ومركز المدينة أكثر من حدوثها في مناطق خارجها[١]، ومن ثُمَ تستطيع الشرطة تركيز أهدافها وجهودها بنسبة كبيره على مستوى المدينة بالتركيز على عدد صغير من المناطق التي تشهد نسبة عالية من الجرائم[٢]، وتعزى أهمية التركيز على جرائم المناطق الساخنة أو الخطرة إلى صعوبة تنقل الجريمة من هذه المناطقة إلى مناطق أخرى، وهذا يعني أن التركيز على جرائم المناطق الساخنة له تأثير واضح وملموس في ردع وخفض معدل الجريمة.

لكن السؤال المهم هنا: ماذا ينبغي على الشرطة أن تفعل لأجل ضبط النظام في المناطق الساخنة أو الخطرة؟ في صدد الإجابة على هذا التساؤل حري بنا التنبيه إلى عدم وجود عدد كبير من التجارب والدراسات تبين ما الطرق أو الوسائل التي تستطيع بها الشرطة ضبط النظام في تلك المناطق، باستثناء دراستين تناولت هذه المسألة بنوع من الإيجاز من خلال شرح بعض الوسائل في حال ما اتبعتها الشرطة ستحقق نتائج ملموسة في تلك المناطق، وواحدة من أهم تلك الوسائل هي:

١- زيادة الوقت المخصص للتناوب:

قام الفقيه (Koper) بشرح كيف يتم استخدام هذه الآلية بالقول: إن الزيادة في الوقت المطلوب للمناوبة يؤدي بدوره إلى الحد من وقوع العديد من الجرائم، وأثبت (Koper) أنَ كل دقيقة إضافية في وقت المناوبة في المناطق الساخنة أو الخطرة يسهم في تقليص نسبة حدوث الجرائم والاضطرابات بما لا يقل على (٢٣٪)، اضافة إلى أنَ بإمكان الشرطة أن تقلص من هذه النسبة أيضاً بوضع محطات وقوف وسطى بشكل عشوائي في المناطق الساخنة[٣]؛ إذ يؤدي ذلك إلى بقاء المجرمين في تلك المناطق مع ما يتملكهم من الخوف والقلق خشية اعتقالهم بواسطة هذه المحطات والدوريات، وهذا يساعد حتما في خفض معدل ارتكاب الجرائم على نحوٍ ملحوظ جدا.

واتساقا مع ذلك لاقت هذه الوسيلة ترحيبا من عدد من الفقهاء منهم الفقيه (Sherman) الذي أكد أنَ

(1) GROFF, E. R., WEISBURD, D. & YANG, S.-M. 2010. Is it important to examine crime trends at a local "micro" level?: a longitudinal analysis of street to street variability in crime trajectories. Journal of Quantitative Criminology, 26, 7-32.

(2) MASTROFSKI, S. D., WEISBURD, D. & BRAGA, A. A. 2010. Rethinking policing: The policy implications of hot spots of crime. Contemporary issues in criminal justice policy, 251-264.

(3) KOPER, C. S. 1995. Just enough police presence: Reducing crime and disorderly behavior by optimizing patrol time in crime hot spots. Justice Quarterly, 12, 649-672.

تنقل الشرطة بين المناطق الساخنة والبقاء لمدة (١٥) دقيقة في كل نقطة مناوبة ومن ثُمَ التنقل إلى مناطق أخرى بشكل لا يمكن توقعه أو التنبؤ به يسهم بشكل حقيقي في خفض معدل ارتكاب الجريمة وردعها[١]؛ لأنه يجعل المتهمين في موقف يتوقعون فيه تعرضهم للاعتقال في أي لحظة[٢].

وفي الواقع لم تقتصر أهمية هذا الأُسلوب على الأبحاث فقط، بل إنه آتى ثماره واقعاً في تطبيقه بواسطة (The Sacramento Police Department)، إذ قامت بإعطاء تعليمات وأوامر لأفراد الشرطة فيها للقيام بدوريات ومناوبات بشكل عشوائي حول المناطق الساخنة وقضاء مدة (١٥) دقيقة في كُل نقطة، ولمدة ثلاثة أشهر على التوالي، ومن ثُمَ قامت بمقارنة النتائج والإحصائيات بعد ذلك مع النتائج والإحصائيات للمدة عينها من العام الماضي، وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها أنَ زيادة الوقت في المناوبات والدوريات له تأثير كبير وفاعل في ردع الجريمة في المناطق الساخنة او الخطرة.

٢- استراتيجية الوقاية الظرفية:

يُعتقد كثيراً أن لهذه الاستراتيجية تأثير بالغ في خفض معدل الجريمة في المناطق الساخنة أو الخطرة، ومن بين هؤلاء الفقيه (Braga) الذي يعود له الفضل في تطوير نظرية حفظ النظام في المناطق الساخنة، إذ أظهرت الدراسة التي أجراها عام (٢٠٠٨) أن استراتيجية الوقاية الظرفية لها تأثير كبير على الجرائم والاضطرابات؛ لأنها تركز على الجهود المبذولة لتعطيل العوامل الظرفية التي تسمح للجرائم أن ترتكب، ومن هذه العوامل – على سبيل المثال- زيادة الخطورة أو الجهد للمجرمين، أو التقليل من جاذبية الأهداف المحتملة، ومثال على تلك الاستراتيجية: هدم البيوت المهجورة، تنظيف الكتابة على الجدران. وتذهب الدراسة إلى بيان أن الزيادة في اعتقال مرتكبي الجرائم تسهم في التأثير في حصيلة ضبط الجريمة في المناطق الساخنة، لكن هذا التأثير ليس له التأثير البالغ الذي تلعبه الجهود الظرفية في خفض معدل الجريمة[٣]؛ لأنَ إزالة العوامل التي تسهم في ارتكاب الجريمة يجعل ارتكاب الجريمة ليس بالأمر السهل، ومن ثُمَ يؤدي إلى إرغام المجرمين على التخلي عن مشروعهم الاجرامي؛ لعدم توفر العوامل المساعدة لمباشرته.

وممَا تقدم يتبين لنا أن هناك العديد من الاستراتيجيات التي ينبغي على الشرطة اتباعها وتطبيقها على وفق آلية محددة تمكن الشرطة من السيطرة على الجرائم التي ترتكب في المناطق الخطرة والحد من آثارها، كما أنَ التطبيق السليم لهذه الاستراتيجيات، أو الأَساليب يمنح حفظ النظام في الأمكان الساخنة أو الخطرة

(1) SHERMAN, L. W. 1990. Police crackdowns: Initial and residual deterrence. Crime and Justice, 1-48.

(2) {Sherman, 1990 #507}

(3) BRAGA, A. A. 2008. Pulling levers focused deterrence strategies and the prevention of gun homicide. Journal of Criminal Justice, 36, 332-343.

فاعليته، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق هذا النظام، ومن ثُمَ ستكون الجريمة في تلك المناطق أكثر استجابة للردع من دون الحاجة للجوء إلى الأسلوب التقليدي في عمل زيادة في صفوف أفراد الشرطة وما يرافق ذلك من آثار سلبية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ثانيا- أسلوب مواجهة المشاكل التي تدفع إلى الجريمة (problem-oriented policing) يُعد من أحد الأَساليب المستخدمة في عالم الجنائي لخفض معدل ارتكاب الجريمة بصورة عامة، لأنَ من أهم خصائصه أنْ من الممكن تطبيقه في أماكن مختلفة ولمعالجة مشاكل متعددة، ويعود الفضل إلى اكتشاف فكرة هذا الأسلوب إلى الفقيه ((Goldstein، فهو من قام بوضع أُسسه وإرساء قواعده حتى ترسخ في العديد من الأنظمة الجنائية.

وقد أجرى (Goldstein) في عام ١٩٧٩ دراسة في جامعة (Wisconsin–Madison) الأمريكية صاغ فيها أسلوب (Problem-oriented Policing) كأحد استراتيجيات الشرطة؛ لتحديد وتحليل مشاكل الجرائم والفوضى، وذلك بالاعتماد على تحليل الوسائل التي أدت إلى الجريمة وليس إلى النتيجة التي تحققت عنها، ولقد أوصى في هذه الدراسة بوضع هذا النظام محل نظام رد الفعل الذي يعدُ من الأَساليب التقليدية التي لا تتماشى مع التطور الحاصل في عالم الجريمة[1].

وسرعان ما حظى هذا الأسلوب والأفكار التي جاء بها باهتمام قطاع عريض من فقهاء القانون الجنائي، ومن بينهم الفقيهان ((Weisburd and Eck اللذان قاما في دراسة لهما في عام ٢٠٠٤ بتوسيع مفهوم هذه النظرية وبيان الطرق والمراحل التي منها يمكن أن يطبق هذا النظام على أسس أفضل، إذ يقوم نظام (problem-oriented policing) على عدة أسس ومراحل، فالمرحلة الأولى تدعى "البحث" وتقوم الشرطة فيها بتعريف وتحديد المشكلة الأساس للجريمة، أما المرحلة الثانية فتسمى " التحليل" وتنطوي على البحث في قدرة رجال الشرطة على تحليل تلك المشاكل باستخدام مصادر ومعلومات واحصائيات متنوعه؛ لكي يتمكنوا من وضع وتطوير الحلول المناسبة للمشكلة الأساس، أما المرحلة الثالثة فتسمى بـ" التصدي"، وتعني أن يكون رجال الشرطة قادرين على التدخل بشكل أكثر تطور وفاعلية لحل المشكلة، في حين قد أُطلقت تسمية " التقييم" على الخطوة الرابعة والأخيرة؛ لأنها تنطوي على تقييم فيما إذا كان التصدي للمشكلة والاستجابة قد توصل إلى الأهداف المرجوة أم لا[2].

(1) GOLDSTEIN, H. 1979. Improving policing: A problem-oriented approach. Crime & delinquency, 25, 236-258.

(2) WEISBURD, D. & ECK, J. E. 2004. What can police do to reduce crime, disorder, and fear? The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 593, 42-65.

ولعل التساؤل المهم في هذا المجال هو: كيف ينبغي على الشرطة تطبيق نظام problem-oriented policing للحد من خطورة الجريمة وتقليص من آثارها؟

وللإجابة نقول: إن هذا النظام بطبيعته يقوم على عنصر مهم هو العنصر الزمني، فلكي يتم تطبيقه بطريقة أكثر نجاعة فان على رجال الشرطة فإن يكون لديهم اعتقاد وإصرار بتطبيق هذه الأَساليب ولفترة طويلة من الزمن، ويرجع السبب في الاعتماد على عنصر الزمن إلى أن هذا نظام يقوم بالأساس على فكرة تحليل المشاكل وتقييم الحلول المتبعة، والتي بطبيعتها تستغرق وقتاً طويلاً للوصول إلى النتائج المرجوة.

وبمجرد الحصول على الحلول للمشاكل باتباع هذا النظام فإن ذلك يساعد الشرطة في مكافحة الأسباب والمشاكل التي أدت إلى ارتكاب الجريمة، ومن ثُمَ فاذا ما حدثت مشكلة من هذا النوع لاحقا سيتم معالجتها بطريقة أكثر فاعلية، وهذا يؤثر بشكل إيجابي على ردع الجريمة وانخفاض معدل ارتكابها الجريمة في مكان ارتكابها ونوعها.

وعلى الرغم من أنَ لهذا النظام العديد من التطبيقات في المجالات المختلفة، إلَا أنَه من الممكن تطبيقه على نحو مهم في خفض معدل ارتكاب الجرائم في المناطق الساخنة أو الخطرة وهو ما أثبتته بعض الدراسات المهمة في مجال علم الجريمة الحديث، ومن أهمها الدراسات التجربة الميدانية الي قام بها كل من (Taylor and Woods) في منطقتين ساخنتين في مدينة (Florida)، وذلك باستخدام أُنموذجين محددين من المناطق الساخنة ولفترة (٩٠) يوماً، فقد تم استخدام أسلوب دوريات الشرطة المتناوبة في المنطقة رقم (١)، في حين جرى استخدام نظام (problem-oriented policing) في المنطقة رقم (٢)، وكانت النتائج الأولية أن أسلوب الدوريات المتناوبة كان له تأثير أكبر - وإنْ كان الفارق قليل على خفض معدل ارتكاب الجريمة في المناطق الساخنة، ولكن بعد زيادة الفترة المحددة أكثر من (٩٠) يوماً، تم التوصل إلى نتائج مختلفة تماما عن سابقتها، وهذا ما أثبت أنَ نظام (problem-oriented policing) له تأثير أكثر فاعلية في خفض معدل ارتكاب الجرائم في المناطق الساخنة بنسبة وصلت إلى أكثر من (٣٣٪)، وهذا ما يدلل على هناك نتائج حقيقية وملموسة على أرض الواقع تتحقق في ردع جرائم المناطق الساخنة إذا ما اتبع هذا النظام على المدى البعيد[1].

(1) TAYLOR, B., KOPER, C. S. & WOODS, D. J. 2011. A randomized controlled trial of different policing strategies at hot spots of violent crime. Journal of Experimental Criminology, 7, 149-181.

هذا ما أكده كل من(Braga and Weisburd) في دراسة لهما عام ٢٠١٠ توصلا فيها إلى نتيجة مفادها: "نحن نعتقد أنَ مراكز الشرطة ينبغي عليها تطوير استراتيجيات الوقاية في جرائم المناطق الساخنة أو الخطرة من خلال التحليل الدقيق لمشاكل الجرائم في المناطق الخطرة من المحتمل أن تثمر على استراتيجيات الوقاية التي من شأنها أن تكون قادرة لتغيير الحالات والأسباب التي تسبب الجرائم لتتجمع في مكان محدد"[١].

وفي المقابل يجنح جانب من الفقه الأمريكي إلى دعم منهج مقارب للسيطرة على جرائم المناطق الساخنة هو منهج (The risk-need- responsively)، فقد ذهب (Andrews and Bonta) في دراسة تمت عام ٢٠١٠ إلى القول بأنَ هذا المنهج يعد من الأَساليب المهمة الواجب اتباعها من قوات الشرطة للحد من جرائم المناطق الساخنة أو الخطرة، ويقوم هذا المبدأ على فكرة مفادها: أن هنالك عوامل عدة تسهم في ازدياد معدل ارتكاب الجريمة في المناطق الساخنة، ولمواجهة هذه المخاطر لابدَ من التعامل مع تلك العوامل بحسبانها المسبب الرئيس في ارتكاب الجريمة، وأنَ من الضروري الاستجابة لاحتياجات المجرمين التي يتولد منها شعورهم بأنهم أقرب أنْ يكونوا مجرمين ضمن البيئة المحيطة بهم، وهذا ما يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم، ولمواجهة هذه النتيجة فإن على الشرطة أنْ تقوم بتحديد ما الحاجات الاجرامية التي ينبغي التعامل معها؟ ومن الإجابة على هذا التساؤل تستطيع الشرطة أن تحدد فيما غذا كانت هذه المناطق ساخنة أم لا[٢].

وفي هذا السياق فإن هناك عدداً من العوامل تسهم بشكل رئيس في دفع الأشخاص ليكونوا أكثر ميلاً إلى ارتكاب الجريمة في المناطق الساخنة، على أن بعض هذه العوامل من السهل التعامل معه، ولكن قد تواجه الشرطة صعوبة في مواجهة بعضها الآخر، فعلى سبيل المثال جرائم الأحداث - التي انتشرت في الآونة الأخيرة بشكل واسع- غالبا ما يكون هناك أسباب عديدة لإحداث زيادة في معدلاتها، ومن أهم هذه الأسباب هو التهرب المدرسي وقضاء فترة طويلة في الشوارع، فإذا ما تمكنت الشرطة في الحد من خطورة هذه الأسباب ومن معالجة مسالة التهرب المدرسي وتقليل عدد الساعات التي يقضيها الأحداث في الشوارع ، فإن ذلك سيعمل بدوره على التقليل من خطورة انخراط الأحداث بالأعمال الاجرامية بما يؤدي إلى تناقص معدلات الجريمة على نحو ملفت[٣].

---

(1) BRAGA, A. A. & WEISBURD, D. 2010. Policing problem places: Crime hot spots and effective prevention, Oxford University Press on Demand.

(2) ANDREWS, D. A. & BONTA, J. 2010. The psychology of criminal conduct, Routledge.

(3) GROFF, E. R., WEISBURD, D. & YANG, S.-M. 2010. Is it important to examine crime trends at a local "micro" level?: a longitudinal analysis of street to street variability in crime trajectories. Journal of Quantitative

- **الفرع الثاني: ما ينبغي على الشرطة عدم القيام به**

لا يتوقف دور الشرطة في المحافظة على الأَمن داخل المجتمع على ما تقوم به من نشاط إيجابي يقتضي منها اتباع بعض الأَساليب والقيام بإجراءات معينة؛ لأجل الحد من معدل ارتكاب الجريمة بشكل عام، بل إن هناك نشاطاً آخر سلبياً يتمثل في امتناعها أو إقلاعها عن اللجوء إلى بعض الأَساليب من أجل الحد من ارتكاب الجريمة؛ لكونها أصبحت غير قادرة على أنْ تساير التطور الذي حصل في عالم الجريمة والعلم الجنائي، ويتمثل هذه الأمر بما يأتي:

١- الابتعاد عن الأَساليب القياسية:

توصف هذه الأَساليب بصفة التقليدية، وترجع بدايات تطبيقها إلى عام (١٩٣٠)، وما زالت متبعة في العديد من الأنظمة الجنائية، وفي هذا الموضع من البحث سيتم التركيز على بعض هذه الأَساليب التي أظهرت وبشكل ضئيل جداً إن لم يكن معدوماً فاعليتها في مواجهة مشاكل الإجرام، ومن أبرزها:

١- دوريات الشرطة العشوائية: أظهر هذا الأسلوب عدم قدرته على مواجهة خطورة الجريمة بشكل ملحوظ، إنَ أثره في خفض معدل ارتكاب الجريمة يعد ضئيلاً جداً أن لم يكن معدوما، وهذه النتيجة أكدتها مجموعة من التجارب والدراسات العملية والنظرية، وأحدى هذه التجارب التجربة الميدانية التي أجراها (The Kansas City Preventive Patrol Experiment)، أذ قامت (The Kansas City Police Department) بزيادة عدد دوريات سيارات الشرطة في المدينة إلى أربعة اضعاف عدد الدوريات المعتادة، ومن تقييم النتائج المترتبة على هذه الزيادة سواء بالاستناد إلى إحصائيات الشرطة أو من المعلومات التي جمعت من ضحايا الجرائم تبين أنَ ليس هناك أي تأثير لها في المناطق الجغرافية الكبيرة، ولم تسهم زيادة عدد أفراد الشرطة في خفض معدل ارتكاب الجريمة، ومن ثُمَ فعلى الشرطة التخلي عن اتباعها في مجال ضبط الجريمة.

٢- الخط الساخن: يعد هذا الأسلوب من أساليب الأنموذج القياسي الذي ينبغي على الشرطة عدم اتباعها، ويقصد به أن تقوم الدولة بتعميم رقم هاتف على المواطنين والطلب منهم الاتصال عليه؛ للإبلاغ عن الجرائم والاضطرابات، وهذا الرقم يختلف من دولة إلى أخرى[1]، في الواقع أن هذا الأسلوب ما زال متبعاً في العديد من دول العالم على الرغم خلوه من أي تأثير على ردع الجريمة، ويرجع عدد من الفقهاء أسباب عدم فاعلية الخط الساخن إلى القول بأن المشكلة الأساس هي أن المواطنين قد ينتظرون لفترة طويلة للاتصال بالخط الساخن بعد أن تكون الجريمة قد وقعت، ومن ثُمَ فإن حضور الشرطة بعد ذلك الوقت لا يكون له

Criminology, 26, 7-32.

(1) {Sherman, 2002 #523}.

أي تأثير؛ لكون النتيجة الجرمية قد حدثت، ولربما تكون معالم الجريمة قد اختفت أيضاً، فالغاية من اتباع أساليب لردع الجريمة هو لمنع ارتكاب الجريمة قبل ارتكابها وليس بعدها، وإن كان للخط الساخن في بعض الأحيان دورٌ في كشف الجرائم، إلَا أن مساهمته تكاد تكون ضئيلة جداً في ردع الجريمة[١]. فيما يرجع جانب آخر ضعف هذا التأثير إلى أن الوقت المخصص للإجابة على الخط الساخن يعدُ هدراً للجهود والوقت المفترض توظيفهما في أساليب تثمر نتائج أفضل في مجال الجريمة، فأغلب رجال الشرطة الذين تم تعيينهم للرد على الخط الساخن يخصص له نسبة عالية من الوقت للقيام بهذه الوظيفة، فلو تم تخصيص هذا الوقت في مجالات أخرى لكان له تأثير أكبر في ردع الجريمة، هذا ما أكده كل من(،Famega Framk and Mazerene) إذ ذهبا إلى القول: "إن نسبة (٧٥٪) من أوقات العمل لرجال الشرطة في مدينة Baltimore)) غير مثمر، وذلك بإعطاء وقتٍ كافٍ لرجال الشرطة للرد على الرقم (٩١١) بدلا من توظيفها في أساليب أكثر قدرة وأهمية كضبط النظام في المناطق الساخنة"[٢].

٣- الزيادة في الاعتقالات العشوائية: تعدُ هذه الوسيلة ضمن الوسائل التي يجب على الشرطة تجنبها، فقد ذهبت العديد من الدراسات النظرية والعملية إلى نتائج مفادها أنَ الزيادة في الاعتقالات العشوائية ليس له أي تأثير على ردع الجريمة، بل إن هذا الأمر في بعض الأحيان قد يوثر سلباً من النواحي الاجتماعية والاقتصادية[٣]، فليس من الضرورة بمكان أن كل من تم اعتقاله هو مجرم، اضافة إلى أن الأشخاص غير المجرمين الذين يتم اعتقالهم قد يتأثرون بالبيئة الإجرامية؛ نتيجة لعوامل نفسية، ومن ثُمَ يغدون عبئاً على المجتمع بعد الإفراج عنهم، فيكون للاعتقال العشوائي أثرٌ سلبيٌ بارزٌ على المستوى الاجتماعي والفردي"[٤]. ويعود سبب خطورة الاعتقال العشوائي إلى السياسة المتبعة في أغلب الدول بمنح الشرطة سلطة تقديرية بموجب قوانين الاعتقال العشوائي في إتخاذ قرار الاعتقال في حالات التي يعتقد فيها رجل الشرطة أن هناك سبباً محتملاً للاعتقاد بأنَ جريمة قد تحدث[٥]، وتبدو هنا مخاطر هذا الأسلوب في الانتهاكات التي يقوم بها رجال الشرطة والتعسف في استعمال السلطة التقديرية الممنوحة لهم، وعلى ذلك ذهبت أغلب الدراسات إلى اتخاذ موقف سلبي ضد هذا الأسلوب وسياسة الاعتقال العشوائي، ومن ذلك ما ذهب إليه كل من (Cody and Weisburd) بالقول: " نظرا لعدم وجود آثار واضحة لأدلة البحث في هذا المجال، فنحن

(1) {Sherman, 1992 #520}.

(2) {Sherman, 2002 #523}.

(3) {Telep, 2012 #524}.

(4) {Weisburd, 2004 #513}.

(5) {Weisburd, 2004 #513}.

لا نوصي باتباع هذه القوانين ولا نرى أي سبب للاعتقاد بأنَ قوانين الاعتقال العشوائي سوف يكون لها تأثير فاعل على معدل الجريمة[1].

من جانبنا نؤيد ما ذهبت إليه الدراسات السابقة بعدم وجود أي علاقة بين اتباع الوسائل التقليدية -التي أصبحت بمرور الزمن عبء على الدولة اضافة الى الآثار السلبية التي تنتج عليها- وبين انخفاض معدل الجريمة، فأغلب هذه الأَساليب قد وجدت للتعامل مع الجريمة بعد ارتكابها، ومن ثُمَ ليس لها أي أثر فيما يتعلق في المستقبل، زد على ذلك أن هذه الأَساليب أصحب عاجزة عن معرفة المشكلة الأساس التي يزداد بسببها معدل ارتكاب الجريمة على نحو يبعث على القلق، ومن أجل ردع الجريمة لابد من التخلي عن كل هذه الأَساليب التقليدية واللجوء إلى أساليب حديثة تكون أكثر قدرة على التعامل مع المشكلة قبل حدوث الجريمة وليس بعدها، وهذا بدوره يتطلب إجراء اصلاحات جديدة في النظام الجنائي سواء بتطوير مهارات الشرطة على وفق ما توصل إليه العلم حديثا، أو بتعديل النظام التشريعي الجنائي الذي ما زال سبباً رئيساً في عدم القدرة على تطوير الأَساليب المتبعة من الشرطة بهدف إحداث تأثير ملحوظ وملفت في خفض معدل ارتكاب الجريمة.

٢- الابتعاد عن التطبيق العام:

حري بنا في هذه الدراسة التطرق إلى مسألة مهمة وهي التطبيقات العامة لحفظ النظام بواسطة الشرطة، إذ إن لهذا الموضوع أهمية كبيرة في توجيه السياسة المتبعة من أفراد الشرطة بهدف خفض معدل ارتكاب الجريمة، فقد ذهب الفقه الجنائي الحديث نحو وضع قواعد عامة مهمة في سلوكيات رجال الشرطة للحد من ارتكاب الجريمة وردعها، وهذه القواعد تتلخص بالآتي:

١- الابتعاد عن العمومية: يقصد به أن يراعي رجال الشرطة التخصص في استراتيجياتهم في التعامل مع الجريمة، وأن يكونوا أكثر تحديداً والابتعاد عن العمومية، فاذا ما قامت الشرطة بتضييق مكان نطاق البحث ونوع الجريمة ونوع المجرمين، وقامت أيضا بحصر نشاطاتهم على وفق عوامل محددة تسهم في ارتكاب الجريمة، فإنها تستطيع بفاعلية أكثر استخدام مصادرها لمعالجة مشاكل الجريمة، وعلى سبيل المثال قيام الشرطة بنشر عناصرها بشكل متخفي دون أن تثير الانتباه في مناطق محددة.

٢- التركيز على مناطق صغيرة جغرافيا: يجب على الشرطة تجنب هدر الجهد الوقت معا؛ لتكون جهودهم مثمرة في نطاق ردع الجريمة، وهذا يستلزم أن يتم التركيز على مناطق صغيرة جغرافيا من حيث هدف البحث، وعدم التركيز والبحث في مناطق واسعة جغرافيا؛ لأن البحث في مساحات كبيرة يعمل على

(1) {Sherman, 2002 #523}.

تشتت الجهود وضياع الهدف المطلوب وهدر الوقت.

٣- الابتعاد عن سياسة رد الفعل: من أهم القواعد التي ينبغي على الشرطة اتباعها أن تكون نشاطاتهم استباقية لا ردة فعل؛ لأن الهدف الرئيس من النشاطات الاستباقية هو معالجة الجريمة قبل وقوعها، في حين أن النشاطات التي تقوم بها الشرطة كردة فعل تكون بعد ارتكاب الجريمة، وبما أنَ مهمة الشرطة ردع الجريمة وليس الكشف عنها فقط بعد وقوعها؛ فإن من الواجب عليها اتباع سياسة استباقية، وبغير ذلك فمن العبث التفكير في تحقيق الهدف الرئيس في ردع الجريمة[1].

يتضح لنا من كلُ ما سبق أن الشرطة إذا ما ألتزمت تلك القواعد وابتعدت عن التطبيقات العامة فإن ذلك يسهم بشكل فاعل في ردع الجريمة، والحد من خطورتها، وهذا الأمر يرجع إلى حقيقة مفادها أن اتباع الأَساليب الحديثة دون الإلتزام بقواعدها واجراءاتها سيؤثر بشكل سلبي على النتائج المتحصلة منها، فعلى سبيل المثال: إذا تم اتباع أُسلوب حفظ النظام في المناطق الساخنة دون التقيد بأسسه وقواعده وهو التركيز على منطقة صغيرة جغرافياً، فإن هذا الاسلوب سيفقد الغاية من وجوده.

* * *

(1) {Telep, 2012 #524}.

الخاتمة

الفهم الصحيح لمفهوم ردع الجريمة من الشرطة

لقد آن لنا بعد الفراغ من هذا البحث، أن نقف وقفة تأمل فيما ورد فيه من أفكار، لنضع بعض التوصيات التي نراها مهمة، ولقد بان لنا أن هناك اعتقاداً خاطئاً في العديد من الأنظمة الجنائية، بأن اتباع سياسة «وضع المزيد من الشرطة في الشارع سوف يزيد من نسبة ردع الجريمة»، إلَا أنَ هذه السياسة في الواقع قد تم دحضها بولادة تيار جديد دعا إلى التخلي عنها وتصحيحها بواسطة اجراء تغيير جذري في العديد من التشريعات الجنائية التي ما زالت قائمة على هذه السياسة الخاطئة، فلقد أثبت العلم الحديث أنَ ليس هناك ثمة علاقة بين الزيادة في عدد أفراد الشرطة وبين معدل ارتكاب الجريمة، بل ذهب بعضهم إلى القول في حالات محددة أن هناك آثار سلبية على المجتمع قد تتولد عن تطبيق هذه السياسة من جوانب عديدة، وخلص البحث إلى نتيجة مفادها أن هناك أساليباً عديدةً ينبغي على الشرطة اتباعها؛ لكي تكون باستطاعتها ردع الجريمة وخفض معدلاتها، وأن تطبيق هذه الأَساليب يعتمد على مدى استجابة النظام الجنائي في الدولة لأسسها وقواعدها؛ ذلك لأن تلك الأَساليب بطبيعتها تحتاج إلى اتباع عدد من القواعد المهمة، والتي يجب مراعاتها سواء من الجانب التشريعي -وذلك عبر تعديل التشريعات القديمة أو سن تشريعات جديدة تدعم هذه الأَساليب- أو بواسطة التطبيق العملي لهذه الأَساليب من الشرطة، ومن جانبنا ندعو بإجراء تعديلات جذرية في الأنظمة الجنائية للدول من الجانب التشريعي والجانب الأَمني من أجل الوصول إلى الفهم الصحيح فيما هو واجب على جهاز الشرطة وما ينبغي أن يفعله، أو أن لا يفعله.

* * *

المصادر

1- ANDREWS، D. A. & BONTA، J. 2010. The psychology of criminal conduct، Routledge.

2- BAYLEY، D. H. 1994. Policing for the Future. New York.

3- BRAGA، A. A. 2001. The effects of hot spots policing on crime. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science، 578، 104-125.

4-BRAGA، A. A. 2005. Hot spots policing and crime prevention: A systematic review of randomized controlled trials. Journal of experimental criminology، 1، 317-342.

5- BRAGA، A. A. 2007. Effects of hot spots policing on crime. A Campbell Collaboration systematic review.

6- BRAGA، A. A. 2008. Pulling levers focused deterrence strategies and the prevention of gun homicide. Journal of Criminal Justice، 36، 332-343.

7- BRAGA، A. A.، PAPACHRISTOS، A. & HUREAU، D. 2012. Hot spots policing effects on crime.

8- BRAGA، A. A. & WEISBURD، D. 2010. Policing problem places: Crime hot spots and effective prevention، Oxford University Press on Demand.

9- COOK، P. J. 1979. The clearance rate as a measure of criminal justice system effectiveness. Journal of Public Economics، 11، 135-142.

10- CORMAN، H. & MOCAN، H. N. 2000a. A time-series analysis of crime، deterrence، and drug abuse in New York City. The American Economic Review، 90، 584.

11- CORMAN، H. & MOCAN، H. N. 2000b. A time-series analysis of crime، deterrence، and drug abuse in New York City. The American economic review، 90، 584-604.

12- EHRLICH، I. 1972. The deterrent effect of criminal law enforcement. The Journal of Legal Studies، 1، 259-276.

13- EIDE، E.، AASNESS، J. & SKJERPEN، T. 1994. Economics of crime: Deterrence and the rational offender، North-Holland.

14- FOUNDATION، P. 1981. The Newark Foot Patrol Experiment. Washington. DC. Police Foundalion.

15- FRYDL، K. & SKOGAN، W. 2004. Fairness and Effectiveness in Policing:: The Evidence، National Academies Press.

16- GOLDSTEIN، H. 1979. Improving policing: A problem-oriented approach. Crime & delinquency، 25، 236-258.

17- GREENBERG، D. F. & KESSLER، R. C. 1982. Model specification in dynamic analysis of crime deterrence. Deterrence reconsidered: Methodological innovations، 15-32.

18- GROFF، E. R.، WEISBURD، D. & YANG، S.-M. 2010. Is it important to examine crime trends at a local "micro" level?: a longitudinal analysis of street to street variability in crime trajectories. Journal of Quantitative Criminology، 26، 7-32.

19- KELLING، G. L.، PATE، T.، DIECKMAN، D. & BROWN، C. E. 1974. The Kansas City preventive patrol experiment: A summary report، Police Foundation Washington، DC.

20- KLECK، G. & BARNES، J. 2010. Do more police lead to more crime deterrence? Crime & Delinquency، 0011128710382263.

21- KOCHEL، T. R. 2010. Constructing hot spots policing: Unexamined consequences for disadvantaged populations and for police legitimacy. Criminal Justice Policy Review.

22- KOPER، C. S. 1995. Just enough police presence: Reducing crime and disorderly behavior by optimizing patrol time in crime hot spots. Justice Quarterly، 12، 649-672.

23- LEVITT، S. D. 1997. Using Electoral Cycles in Police Hiring to Estimate the Effect of Police on Crime. The American Economic Review، 87، 270-290.

24- LEVITT، S. D. 1998. Why do increased arrest rates appear to reduce crime: deterrence، incapacitation، or measurement error? Economic inquiry، 36، 353-372.

25- MARVELL، T. A. & MOODY، C. E. 1996a. Specification problems، police levels، and crime rates. Criminology، 34، 609.

26- MARVELL، T. B. & MOODY، C. E. 1996b. Specification Problems، Police Levels، And Crime Rates*. Criminology، 34، 609-646.

27- MASTROFSKI، S. D.، WEISBURD، D. & BRAGA، A. A. 2010. Rethinking policing: The policy implications of hot spots of crime. Contemporary issues in criminal justice policy، 251-264.

28- PILIAVIN، I.، GARTNER، R.، THORNTON، C. & MATSUEDA، R. L. 1986. Crime، deterrence، and rational choice. American Sociological Review، 101-119.

29- SHERMAN، L. W. 1990. Police crackdowns: Initial and residual deterrence. Crime and Justice، 1-48.

30- SHERMAN، L. W. & WEISBURD، D. 1995. General deterrent effects of police patrol in crime "hot spots": A randomized، controlled trial. Justice quarterly، 12، 625-648.

31- TAYLOR، B.، KOPER، C. S. & WOODS، D. J. 2011. A randomized controlled trial of different policing strategies at hot spots of violent crime. Journal of Experimental Criminology، 7، 149-181.

32- TELEP، C. W. & WEISBURD، D. 2016. Hot Spots Policing. The Encyclopedia of Crime & Punishment.

33- WEISBURD، D. 2005. Hot spots policing experiments and criminal justice research: Lessons from the field. The Annals of the American academy of political and social science، 599، 220-245.

34- WEISBURD، D. & BRAGA، A. A. 2006. Hot spots policing as a model for police innovation. Police innovation: Contrasting perspectives، 225-244.

35- WEISBURD، D. & ECK، J. E. 2004. What can police do to reduce crime، disorder، and fear? The Annals of the American Academy of Political and Social Science، 593، 42-65.

* * *

Abstract:

The task of the administration's activity in the field of administrative control is to maintain public order, and perhaps the most influential element of this system is the security which aims to preserve people's lives and money, and then, this activity is characterized as preventive because its goal is to shield society from everything that might disturb its peace. The crime is the best example in this regard, as it destabilizes society and It raises fear and anxiety among individuals of becoming one of its victims.

In order to achieve its goals of maintaining security, the administration will increase the number of police personnel, as it is an ideal solution to deter crime, according to the traditional theory which says: "Putting more police personnel on the street reduces the crime rate and its effects." However, is this true in all cases? Or are there negative effects that may result from the increase in the number of police personnel? Is there any relationship between the number of police personnel and the crime rate? What is the impact of the two sides of this relationship?

Hence, we find what prompts the preparation of a specialized study on this topic, in which we present the traditional jurisprudence course, which sees that the increase in the number of police personnel has a significant impact on deterring crime, while part of jurisprudence denies this hypothesis, justifying its position of what many statistics and practical experiences, established by a group of specialized centers in the United States of America and some other countries, have reached. These statistics and experiences have proven that there is no effect of increasing the number of police personnel on the decrease in the crime rate, but that this increase may has negative effects on the crime rate, and that there are modern methods for deterring crime better. Hence, there is a need to identify the arguments presented in this jurisprudential debate, and then give preference between the two directions in theory and practice, and then identify the alternative methods through which the crime can be reduced.

* * *